الله لا يتكلم اولا بالمصدر او متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيئا منهما
اه ودفع هذا الاشكال بان المراد بهجريا كها في القوة والاعتبار
لا في الفعل واللفظ حتى يرد ذلك فتدبر قوله في المصدر اي ولو مقدرا
فلا يعترض بالمشتق الذي لم يسمع له مصدر كما قاله الشيخ يس قوله
ان كان المستعار مشتقا اي بان كان فعلا او كلما مشتقا ولو تاويلا
كما تقدم قوله وفي متعلق الخ معطوف على قوله في المصدر والمناسب
ان يقرا متعلق بفتح اللام وان كان التعلق بسببها لان الاولى
ان يعتبر الكلي اصلا والجزئي فرعا فتدبر قوله ان كان حرفا اي ان كان
المستعار حرفا كما لا يخفى قوله والمراد بمتعلق معنى الحرف الخ انما عبر
بقوله والمراد مع انه لا يعبر به الا في مقام يوهم خلافه لانه قد يتوهم
ان متعلق معنى الحرف ما يذكر لبيان متعلق معنى الحرف كالعامل والمجرور
فربما يتوهم ان المراد بذلك فقد فقد بقوله والمراد بمتعلق معنى الحرف
الخ وانما لم يكن ذلك مرادا لان العامل والمجرور في نحو قوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل لم يجر الاستعارة فيهما حتى تكون الاستعارة
في الحرف تابعة لها فتامل قوله ما يعبر به الخ ما واقعة على معنى
كلي اخذ من البيان المذكور بعد وحينئذ فلا بد من تقدير مضاف
في كلام المصنف والاصل ما يعبر به الان المعنى لا يعبر به وانما يعبر
باللفظ الدال عليه وتوضيح ذلك انك اذا اردت بيان معنى الحرف وهو
المعنى الجزئي عبرت عنه بالمعنى الكلي فتقول في بيان معنى من
في نحو قولك سرت من البصرة معناها الابتداء وفي بيان معنى
في في نحو قولك المال في الكوز معناها الظرفية وفي بيان معنى على
في نحو قولك جلست على السطح معناها الاستعلاء وهكذا اه مد ٥
المعاني نسب مطلقة وليست معاني الحرف لان معانيها نسب جزئية

وهي

وهي الابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والاستعلاء المخصوص وهكذا
ولا يخفى ان هذا مبني على ما هو التحقيق من ان الحروف كاسماء الاشارة
واسما الموصول جزئيات وضعا وكلية استعمالا كما جرى عليه العضد والسيد
ومن وافقهما لا على مقابله من انها كليات وضعا جزئيات استعمالا
كما جرى عليه السعد ومن وافقه فعلى الاول يكون الواضع قد خصص
الجزئيات بالقانون الكلي ثم وضع لها الكلي الذي في الوضع لا موضوع
له وعلى الثاني يكون قد لحظ الكلي ثم وضع له وعلى كل منهما
فهي مستعملة في الجزئيات فالخلاف ليس الا في الوضع كما هو موضح
في رسالة الوضع قوله من المعاني المطلقة بيان لما وكما تسمى المعاني
المطلقة تسمى المعاني الكلية والمعاني العامة قوله وانكر التبعية
السكاكي اي جعلها مرجوحة كما يرشد لذلك قول المصنف فيما يأتي واختار
السكاكي رد التبعية الخ وانما عبر بذلك هنا لان المرجوح منكر عند ذوي
العقول الراجحة فالانكار مبني على الرجحان لا على الوجوب وقد اعترض
بعضهم على المصنف بان هذه الرسالة مبنية على الاختصار والمناسب
لذلك ان لا يذكر هذا هنا اكتفاء بذكره فيما سيأتي او يستوفي الكلام عليه
هنا حتى لا يحتاج لاعادته فيما يأتي واجيب بانه ذكر هنا استطرادا
لمناسبة مقام التبعية واخر بسط ذلك الى محله ومثل ذلك لا
يعاب فتامل قوله ورد ها الى المكنية ظاهر هذه العبارة انه رد نفس
التبعية الى نفس المكنية وليس كذلك لانه يرد نفس التبعية
الى قرينة المكنية ويرد قرينة التبعية الى نفس المكنية ففي نطقت
الحال بكذا يجعل الحال التي جعلها القوم قرينة التبعية استعارة
بالكناية ويجعل نطقت التي جعلها القوم استعارة تبعية وقرينة المكنية
وفي قوله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل

Copyright Beijing Sanda University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)